

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: الانحدار المستمر



في العلاقة، وأفاد ذلك التمدد التركي الإقليمي:

حاليا، لا يزال باكراً الجزم حول إستراتيجية محتمة لإدارة باين من أجل استعادة حلفاء أميركا واستعادة دورها ومكانتها في العالم، وتركيا هي واحدة من هؤلاء. وبالرغم من انتقادات باين لنهج أردوغان خلال حملته الانتخابية وبعدها، إلا أنه سيتوجه في نهاية المطاف إلى التطبيع والمصالحة مع لاعب إقليمي وإستراتيجي هام حسب الدوائر الأميركية. وفي حال نجاح تقنين وترتيب العلاقة الأميركية التركية وفق أسس جديدة، سيجد الاتحاد الأوروبي نفسه في موقع الشريك الثاني والمهم.

تمثل قمة العاشر من ديسمبر لحظة الحقيقة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأوروبية لناحية تماسكها وفعاليتها. وإذا تم السقوط في امتحان التعامل مع تركيا أردوغان سينعكس ذلك على صورة أوروبا ونفوذها طويلاً.

فرنسا إلى فرض عقوبات غير رمزية، وكشفت مصادر مطلعة على اقتراح باريس إلغاء الاتحاد الجمركي بين تركيا والدول الأوروبية، كعقاب عملي يحد من "عدوانية تركيا". لكن هناك تشكيك فرنسي داخلي وأوروبي في نجاح هذا الاقتراح خلال القمة القادمة نظراً لإمكانية انعكاسه على الاستثمارات الفرنسية والأوروبية داخل تركيا. ولذا ستوقف قوة قرارات القمة الأوروبية على توافيق الحد الأدنى وعلى مدى استعداد ألمانيا للتعامل بجدية مع الإجراءات التركية.

بيد أن العامل الجديد الذي يدخل على خط العلاقة التركية - الأوروبية المنحدرة، والمتمثل بالتغيير في واشنطن، سيسهم في تأكيد الهوية الأطلسية لأتقنة أو استمرار لعبة التقاطعات المهمة. خلال حقبة باراك أوباما أتت مرحلة الاضطرابات العربية (أو الربيع العربي) وبقيت العلاقة الأميركية - التركية محكومة بسقف المصالح المتبادلة وتسهيل غير مباشر للطموح التركي، أما في مرحلة دونالد ترامب فقد ساد العامل الشخصي

قبل كل شيء بتجنب التصعيد مع أنقرة في تلبية للمصالح النفعية المباشرة لبعض الأعضاء (في مقدمتهم ألمانيا) وتخوفاً من تدفق مهاجرين غير شرعيين ولاجئين، أظهر أردوغان بعض المرونة وناور من خلال إعادة سفنه من جزيرة كاستيلوريزو اليونانية. لكن هذه الخطوة اليتيمة تبعها ما تعتبره أوساط بروكسيل "استفزازات" مع إعادة سفن التفتيح وقرار جمهورية شمال قبرص التركية بإعادة فتح منتجع فاروشا القبرصي اليوناني الساحلي، وهو استفزاز لنيقوسيا وأثينا، وبالطبع اقتصر رد الفعل الأوروبي القوي على التنديد الكلامي مرة أخرى بـ"تصرفات تركيا الأحادية واستفزازاتها".

سيكون تطور سلوك تركيا هو المعيار لقرارات قمة 10 ديسمبر، ومما لا شك فيه أن الأمر يتطلب أكثر بكثير من مجرد التهديد بفرض عقوبات اقتصادية محدودة حيث تتخوف العديد من الدول الأوروبية من قيام الرئيس أردوغان بإبعاد الملايين من اللاجئين الموجودين على أرضه نحو أوروبا. ومن أجل تفادي ما تعتبره ابتزازاً تدعو

قبرص التركية هي خطوة أخرى في إستراتيجية أردوغان الهجومية. لأن رئيس شمال قبرص الجديد، على عكس سلفه مصطفى أكينجي، يعارض أي إعادة توحيد للجزيرة، بل يطالب بإنشاء دولتين، والتي يمكن أن تكون مقدمة لضم صريح لجمهورية شمال قبرص التركية من قبل أنقرة. لكن من دون الذهاب إلى هذا الحد، فإن فوز إرسين تشار سيمتخ أردوغان نفوذاً إضافياً للاعتراف بحقوقه في جزء من حقول الغاز في بحر إيجه.

يضاف هذا "الإنجاز الأودوغاني" إلى الانخراط التركي المتزايد من أنزيبجان إلى ليبيا مروراً بالعراق وسوريا أو قبرص. ومن الواضح أن سيد أنقرة استغل ملياً الانسحاب الدبلوماسي والعسكري للولايات المتحدة من البحر الأبيض المتوسط الذي يتحول إلى برميل بارود في ظل تغاض روسي وصيني وانكشاف إستراتيجي أوروبي.

في مواجهة القضم التركي من شرق المتوسط إلى جنوب القوقاز (والذي تمثل أخيراً برفض البرلمان الأذري لأي دور فرنسي للوساطة في مجموعة مينسك بعد خسارة رئيس الوزراء الأرميني الذي خسر مع خياره الغربي والأوروبي)، يبدو الاتحاد عاجزاً عن البرهنة على أن يكون قوة عسكرية موجودة ضمن معادلة القوة في المتوسط.

وتبين اقتصر الدعم الأوروبي العسكري لليونان وقبرص على فرنسا وإيطاليا اللتين أرسلتا سفناً حربية وطائرات بينما ابتعدت غالبية الدول الأعضاء بقيادة ألمانيا عن هذا التوجه وغلبت الخيار الدبلوماسي إذ رفضت الدول الـ 27 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في 1 و 2 أكتوبر، أي عقوبة حينها على تركيا مؤجلة ذلك إلى ديسمبر المقبل. وحاولت إغراء تركيا بوعدها في حال أوقفت عمليات التفتيح غير القانونية، بتحسين الاتحاد الجمركي الذي يربطها بتركية، ويرصد دعم مالي إضافي لإدارة مخيمات اللاجئين (تم دفع 6 مليارات يورو منذ عام 2016).

حيال مبادرة الاتحاد الأوروبي التي تبرهن على تدهوره وضعفه، واهتمامه

الحالي قائلاً "إن بلاده المرشحة رسمياً لعضوية الاتحاد الأوروبي ترى نفسها جزءاً لا ينفصم عن أوروبا لكنها لن ترسخ للحملات والمعايير المزدوجة". وسرعان ما اعتبر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان تصريحات الرئيس أردوغان التي دعا فيها الاتحاد الأوروبي إلى الحوار والتهنئة "غير كافية"، وشدد على أهمية أن تكون هناك أفعال وليس أقوال".

بالفعل بالرغم من تفضيل غالبية الدول الأعضاء، بما في ذلك ألمانيا، لعب ورقة التفاوض مع تركيا، يبدو الرئيس رجب طيب أردوغان مصمماً أكثر فأكثر على المضي قدماً في طموحاته الإمبريالية وفق توصيف وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، الذي أكد أن "ما نواجهه مع تركيا هو تحد من دولة عثمانية جديدة"، وتعتقد أن لديها الحق في أن تكون قوة عظمى. وأضاف أن "أنقرة تخلق المشاكل أينما حلت، وأن لديها طموحاً تاريخياً تسعى لتحقيقه بالطريقة الخاطئة". وهذه القراءة من خصم يوناني لدود تأتي بعد نجاح أنقرة في إيصال مرشحها "تلميذ أردوغان" القومي إرسين تشار على رأس الجمهورية التركية شمال قبرص (جمهورية شمال قبرص التركية، المعترف بها فقط من قبل أنقرة)، ولا يعد ذلك حدثاً هامشياً لأنه يعكس الرغبة التركية في الاستيلاء على بعض حقول الغاز المكتشفة مؤخراً في المياه التي تعتبرها اليونان وقبرص إقليمية. بينما ترفض تركيا ذلك، لأنها تتمسك بنظرتهما للوضع الخاص لبحر إيجه وتعتبر أن مياه جمهورية شمال قبرص التركية مفتوحة لها.

من جهتها، تعتبر نيقوسيا أن المياه في المنطقة المتنازع عليها هي مياهها لأن جمهورية شمال قبرص التركية ليس لها وجود دولي... انطلاقاً من ذلك وعلى مدار عامين وأكثر، أرسلت أنقرة سفناً للتفتيح عن الغاز ترافقها سفن حربية في بحر إيجه، تماماً مثلما لم تتردد في عبور جزيرة كريت للتوجه إلى ليبيا لتزويد حكومة الوفاق في طرابلس بالسلاح في تحد للحظر الدولي. وهكذا فإن استئناف السيطرة المباشرة على جمهورية شمال

د. خطار أبودياب
أساتذة العلوم السياسية المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

تنتظر القمة الأوروبية التي ستعقد في العاشر من ديسمبر القادم إلى العلاقة المتدهورة مع أنقرة وتصرفات تركيا في شرق المتوسط. وأتى قرار البرلمان الأوروبي غير الملزم، هذا الأسبوع، بدعم طلب قبرص الذي يحد قادة التكتل على "اتخاذ إجراء وفرض عقوبات صارمة رداً على أفعال تركيا غير القانونية" لكي يعزز جهود فرنسا من أجل فرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي على تركيا بسبب النزاع على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط ومجمل النهج التركي إزاء أوروبا.

لا يزال باكراً الجزم حول إستراتيجية محتمة لإدارة باين من أجل استعادة حلفاء أميركا واستعادة دورها ومكانتها في العالم ومن بينهم تركيا بالرغم من انتقادات باين لنهج أردوغان خلال حملته الانتخابية وبعدها

في مناسبات سابقة منذ 2018، حصل انقسام أوروبي استغاد منه أنقرة التي كانت تتمايل ما بين واشنطن وموسكو. واتسم أداء الاتحاد الأوروبي بالعجز والمراوحة والتردد بسبب نقل الموقف الألماني الذي راهن دوماً على تسوية مع الرئيس رجب طيب أردوغان. فهل ستتغير الصورة بدءاً من القمة الأوروبية في استباق لترمركز إدارة جو باين التي يمكن أن تعمل على إعادة أنقرة إلى الحاضنة الأطلسية دون أخذ الهواجس الأوروبية بعين الاعتبار؟ جريا على عادته غلبة القمم الأوروبية، حاول الرئيس التركي تنفيس الاحتقان خلال مداخلة له في 22 نوفمبر

البحث عن جديد في سياسات الإدارة الأميركية الجديدة

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

مثلاً، فإن تمكن إيران من العراق جرى في عهد بوش الابن، أي بعد غزو العراق، حيث تم تسليم الميليشيات التي تعمل كاذرع إقليمي لإيران في ذلك البلد، بعد أن تم حل الجيش وأجهزة الدولة، كي تفعل به ما فعلت، لاسيما تقيويض الدولة والمجتمع، وتعزيز دور الميليشيات الطائفية المسلحة، ونهب ثرواته، وهو ذات الأمر الذي حصل في عهد أوباما في السماح لتلك الميليشيات بفعل ما فعلته في العراق وفي سوريا. والخلاصة أن الولايات المتحدة

وإسرائيل استغادتا في إيران، وطموحها الإقليمي، كي تقوم بالشغل "الوسخ" في العراق وسوريا، الذي أدى إلى كل هذا الخراب في المشرق العربي. المتغير في عهد ترامب أن إيران انتهت "مهمتها"، لذا بات الأمر يتطلب تحجيم نفوذها ووضعها عند حدها أميركياً، وإسرائيلياً، لذا فإننا على الأغلب سنجد أن إدارة باين ستفعل، على الأرجح، ما ستفعله بخصوص الصين، أي استغلال عقوبات ترامب على إيران للضغط عليها ودفعتها إلى تقديم مزيد من التنازلات، وفقاً للسياسات والمصالح الأميركية.

لأسف، في الشأن الفلسطيني سيحصل ذات الأمر، أي أن باين هنا، لن يغير شيئاً فعله ترامب، الذي لم يخرج حقا عن السياسة الأميركية المحابية لإسرائيل من الناحية العملية؛ هو ربما خرج من الناحية النظرية فقط، لذا فإن التغيير سيكون على الصعيد الدبلوماسي والعلاقة الشخصية. هكذا، فإن باين قد يعيد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والمساعدات المالية للسلطة، ودفع مستحقات أونروا، لكن فمن ذلك سيكون عودة القيادة الفلسطينية إلى المسار السابق، أي إلى التزام مسار أوسلو من طرف واحد، ككيان فلسطيني لحكم ذاتي تحت الاحتلال، وهو الأمر الذي أدركته قيادة السلطة، وسارعت إلى ملاقاته في منتصف الطريق، في خطوتها عن استئناف علاقاتها مع إسرائيل.

رؤساء جمهوريين سابقين، بمعنى أنه ليس ثمة جديد في هذا الأمر حقا، وذلك ينطبق حتى على إمكان عودة باين إلى اتفاقات وقف التسليح مع روسيا. تبقى نقطة واحدة ساخنة تتعلق بالصين، أي بمراجعة ترامب للعلاقات مع الصين، وضمن ذلك العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية، ففي هذه النقطة فإن إدارة باين ستقوم، على الأرجح، بإبقاء ذات السياسات، كأداة ضغط، للاستفادة منها لانتزاع قدر أكبر من التنازلات من الصين.

أما في ما يتعلق بخيارات السياسة الأميركية في الشؤون الشرق أوسطية، فهي تتسم بالثبات على رغم اعتقاد البعض بالتغيير، إذ أن هيمنة الولايات المتحدة، وأمن إسرائيل وتوقفها، وأمن النفط، هي من أهم محددات تلك السياسة، لذا فما اعتبر تغيراً بين إدارتي أوباما وترامب لا يمكن التعويل عليه.

الأميركية، وهنا يأتي نفوذ وزارتي الخارجية والدفاع. بعد تلك الملاحظات يفترض التمييز بين مسالتيه، تحسباً لأي خلط، تعريف المصالح العليا للولايات المتحدة، وحدود التغيير بين رئيس وأخر. فعندما قام ترامب، مثلاً، بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، أو عندما قلص الدعم الأميركي لموازات بونسكو، والأمم المتحدة، وأنروا، أو عندما طالب دول ناتو بدفع حصة أكبر لتمويل موازنة ذلك الحلف، لم يكن ذلك ليؤثر كثيراً على المصالح العليا الأميركية، أي يمكن هضمه، إذ أن ترامب لا يستطيع الخروج من الأمل المتحدة، أو من حلف ناتو، أو التنصل تماماً من الالتزامات الأميركية إزاء الهيئات الدولية.

لذا فإن التغيير الذي سيحصل في عهد باين هو عودة الولايات المتحدة إلى حصصها السابقة في تمويل تلك الهيئات، وهو أمر كان يحصل في عهد

مباشر، الشركات الكبرى، وتلك تتحكم بالعمليات الاقتصادية في البلد، وهي المشغل الأكبر لليد العاملة، ولديها موازاتها، وهي بحجم موازات دول متوسطة الحال، علماً أننا لا نتحدث عن شركات أهلية (عائلية)، إذ هي بمثابة مؤسسات بمعنى الكلمة، أي تستغل وفق قواعد الإنتاج والربحية والأهلية والكفاءة وإتاحة الفرص في الوقت ذاته. ثالثاً، يستنتج من ذلك أن أي تغيير يريد الرئيس إحدائه في السياسة الداخلية والخارجية سيتطلب نوعاً من الموافقة من قبل ما يمكن تسميته بـ"المؤسسة"، أو بحسب تعبيراتنا "الدولة العميقة"، ومن جماعات الضغط، وهذه تتألف من الطبقة السياسية في الكونغرس ومراكز الأبحاث، واللوبيات الاقتصادية والإثنية. ولعل ذلك ينطبق أكثر على الشأن الخارجي، إذ أن مؤسسات الدولة هي التي تتحكم بالسياسة الخارجية، وفقاً للمصلحة

ماجد كيالي
كاتب وسائسي
فلسطيني

لا يمكن فهم مراهنة البعض في العالم العربي على رئيس جديد في الولايات المتحدة، كما في كل مرة، إلا في إطار فقدان الفاعلية، والتسليم بعدم التأثير، والارتهان للسياسة الأميركية، هذا إضافة إلى النظر إلى النظام السياسي الأميركي وفقاً لمنظور الأنظمة السياسية في العالم العربي، حيث الرئيس أو الحاكم يستطيع أخذ البلاد والعباد إلى حيث يريد دون حساب أو رقيب.

بعد أسابيع قليلة يذهب دونالد ترامب، ويأتي جو باين، كرئيس للولايات المتحدة، للأعوام الأربعة القادمة. فما هو الثابت وما هو المتغير إذا في السياسة الخارجية الأميركية؟ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي طرح وإدراك الملاحظات الآتية:

أولاً، رغم الصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها الرئيس الأميركي في الشؤون الخارجية والدفاع، إلا أن سياسة الولايات المتحدة لا تصدر عن الرئيس لوحده، فقط، إذ أن الرئيس في أي خيار له يفترض أن يأخذ مصالح ناخبيه. وهنا يفترض ملاحظة أن الناخبين الأميركيين تنحصر خياراتهم في الشأن الداخلي، أي في موضوع الضرائب والخدمات الصحية والتعليمية والسكن والبنى التحتية والأمن، وضمن ذلك مكافحة كورونا، أي إنها داخلية بحتة، وهذا أمر يدهي لدولة عدد سكانها 330 مليون نسمة تقريباً (الثالثة في العالم بعد الصين والهند)، وهي دولة مترامية الأطراف، وبمناخ 50 دولة في دولة، مع قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية هائلة. لذا فحتى في الشأن الداخلي ثمة قيود تحد من قدرة الرئيس على التصرف على هواه، مع وجود حكام ولايات وحكومات محلية، في نظام فيدرالي. ثانياً، إضافة إلى ما تقدم يفترض إدراك أن الولايات المتحدة هي بمثابة دولة تتحكم بها، أو تديرها، بشكل غير

